ومساواتهما من جميع الوجوه يرفع التعدد فكيف يتصور اثنان **ولا يخرج عن علمه**
وقدرته شيء لان الجهل بالبعض او العجز عن البعض نقص وافتقار الى مخصص مع ان النصوص
القطعية ناطقة بعموم العلم وشمول القدرة فهو بكل شيء عليم وعلى كل شيء قدير لا كما
يزعم الفلاسفة من انه لا يعلم الجزئيات ولا يقدر على اكثر من واحد والدهرية انه لا
يعلم ذاته والنظام انه لا يقدر على خلق الجهل والقبيح والبلخي انه لا يقدر على مثل مقدور العبد
وعامة المعتزلة انه لا يقدر على نفس مقدور العبد **وله صفات** لما ثبت من انه عالم قادر
حي الى غير ذلك ومعلوم ان كلا من ذلك يدل على معنى زائد على مفهوم الواجب وليس
الكل الفاظا مترادفة وان صدق المشتق على شيء يقتضي ثبوت ماخذ الاشتقاق
له فيثبت له صفة العلم والقدرة والحيوة وغير ذلك لا كما يزعم المعتزلة انه عالم لا
علم له وقادر لا قدرة له الى غير ذلك فانه محال ظاهر بمنزلة قولنا اسود لا سواد له
وقد نطقت النصوص بثبوت علمه وقدرته وغيرهما ودل صدور الافعال
المتقنة على وجود علمه وقدرته لا على مجرد تسميته عالما وقادرا وليس النزاع في
العلم والقدرة التي هي من جملة الكيفيات والملكات لما صرح به مشايخنا من ان الله
تعالى حي وله حيوة ازلية ليست بعرض ولا مستحيل البقاء والله تعالى عالم وله علم
ازلي شامل ليس بعرض ولا مستحيل البقاء ولا ضروري ولا مكتسب وكذا في سائر
الصفات بل النزاع في انه كما ان للعالم منا علما هو عرض قائم به زائد عليه حادث
فهل للصانع العالم علم هو صفة ازلية قائمة به زائدة عليه وكذا جميع الصفات
فانكره الفلاسفة والمعتزلة وزعموا ان صفاته عين ذاته بمعنى ان ذاته تسمى باعتبار
التعلق بالمعلومات عالما وبالمقدورات قادرا الى غير ذلك فلا يلزم تكثر في الذات
ولا تعدد في القدماء والواجبات والجواب ما سبق من ان المستحيل تعدد الذوات
القديمة وهو غير لازم ويلزمكم كون العلم مثلا قدرة وحيوة وعالما وحيا وقادرا

وصانعا

مذاهب في علم الله تعالى وقدرته

وصانعا للعالم ومعبودا للخلق وكون الواجب غير قائم بذاته الى غير ذلك من الصفات
ازلية لا كما يزعم الكرامية من ان له صفات لكنها حادثة لاستحالة قيام الحوادث
بذاته **قائمة بذاته** ضرورة انه لا معنى لصفة الشيء الا ما يقوم به لا كما يزعم المعتزلة
من انه متكلم بكلام هو قائم بغيره لكن مرادهم نفي كون الكلام صفة له لا اثبات
كونه صفة له غير قائم بذاته ولما تمسكت المعتزلة بان في اثبات الصفات ابطال
التوحيد لما انها موجودات قديمة مغايرة لذات الله تعالى فيلزم قدم غير الله
تعالى وتعدد القدماء بل تعدد الواجب لذاته على ما وقعت الاشارة اليه في كلام
المتقدمين والتصريح به في كلام المتاخرين من ان الواجب لوجوده الذات هو الله
تعالى وصفاته وقد كفرت النصارى باثبات ثلثة من القدماء فما بال الثمانية او
اكثر اشار الى الجواب بقوله **وهي لا هو ولا غيره** يعني ان صفات الله تعالى
ليست عين الذات ولا غير الذات فلا يلزم قدم الغير ولا تكثر القدماء والنصارى
وان لم يصرحوا بالقدماء المتغايرة لكن لزمهم ذلك لانهم اثبتوا الاقانيم الثلثة
التي هي الوجود والعلم والحيوة وسموها الاب والابن وروح القدس وزعموا
ان اقنوم العلم قد انتقل الى بدن عيسى عليه السلام فجوزوا الانفكاك والانتقال
فكانت ذوات متغايرة ولقائل ان يمنع توقف التعدد والتكثر على التغاير بمعنى
جواز الانفكاك للقطع بان مراتب الاعداد من الواحد والاثنين والثلثة الى غير ذلك
متعددة متكثرة مع ان البعض جزء من البعض والجزء لا يغاير الكل وايضا
لا يتصور نزاع من اهل السنة في كثرة الصفات وتعددها متغايرة فالاولى
ان يقال المستحيل تعدد ذوات قديمة لا ذات وصفات وان لا يجترأ على القول
بكون الصفات واجبة الوجود لذاتها بل يقال هي واجبة لا لغيرها بل لما ليس عينها
ولا غيرها اعني ذات الله تعالى وتقدس ويكون هذا مراد من قال الواجب الوجود

من ذات الله تعالى

كانت او غير متغايرة